من الاتفاقيات والقوانين غير مفعّلة؟ هل وضعنا على الأقل كفاءاتنا في الهياكل العربية المتعلقة بمكافحة الفساد؟ هل هناك نتائج أم لا؟

موضوع آخر أقوله حيث أن هيئة مكافحة الفساد عندما جاءت إلى اللجنة عابت علينا عدم تشريكها في مناقشة الاتفاقية، أريد أن أسمع رأيكم في هذا الموضوع، صحيح أنها لا تملك الشخصية المعنوية للتفاوض على المستوى الدولي وهي لا تحل محل الدولة ولكن كان بالإمكان تشريكها في المفاوضات، وكان هذا طلب الهيئة.

أريد أن أقول أن مكافحة الفساد لا يحب أن تهم الدول فقط ولا يجب أن تطبق في المجال الداخلي فقط، ولكن بالأساس يجب أن تطبق على المنظمات التابعة للاتحاد الإفريقي وخاصة المنظمات التي تحوم حولها شبهات فساد ومنها المنظمات الرياضية، والجميع يعرف هذا، حيث لم ننس بعد المهزلة التي حصلت في نطاق مباراة الاتحاد الإفريقي لكرة القدم فيما يخص الترجي الرياضي والوداد المغربي، متى ينتهي الفساد في هذه المنظمات خاصة وأن المجال الرياضي هو أكثر قطاع يجب أن تكون فيه نزاهة؟ فنحن نتحدث عن روح رياضية ونتحدث عن النزاهة من المفروض أن يكون الربح "بالقليّب" وباللياقة البدنية وليس بالعلاقات الدبلوماسية وباللوبيات وليس بهذه العلاقات الموازية.

السيد كاتب الدولة كلمة فيما يخص التعاون القضائي وليس الموضوع أقل أهمية ولكنني تركته للأخير لأنني أعتبره هاما جدا، على أي مستوى سنتعاون ونحن لا نملك مرفقا قضائيا ناجعا؟ فنحن اليوم لدينا مرفق قضائي يتميز بالبطء، فهل اليوم سيتم التعامل في مجال تبادل المعلومات ونحن لا نملك بعد Numérisation للمرفق القضائي نهائيا؟ هل سيتعلق بالتنظيم؟ وسأتحدث في التنظيم لأننا لسنا مثالا في التنظيم، هل سيتعلق بالتعاون في المحاكمات؟

في دول أخرى المحامي يتابع جلسته من مكتبه ويقوم بتحويل التقارير عبر بوابة، وأين نحن في كل هذا؟ الملف يبقى أحيانا تسعة أشهر لكي يتم تسجيله، ويبقى أشهرا لكي يتم إيداعه في مكتب الضبط، والقضايا تدوم سنوات، والمحامي يأتي مع المتقاضي من الصباح ويبقى ينتظر حتى "يحن عليه ربي"، بالتالي عن أي تعاون نتحدث؟ يمكن أن نستفيد من خبرات أخرى ولكن على مستوى التنظيم ما زلنا بعيدين جدا.

كلمة تتعلق بحماية المبلغين عن الفساد، اليوم لدينا منظومة لحماية المبلغين عن الفساد نريد أن نعرف إن كانت في هذه الاتفاقية ضمانات كذلك لحماية المبلغين عن الفساد على المستوى الدولي، يعني على المستوى الإفريقي.

على كل حال نحن سنصادق على هذه الاتفاقية، وأوصي الزملاء كذلك لأنها خطوة هامة.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة للسيدة هالة الحامي، خمس دقائق تفضلي.

السيدة هالة الحامي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

نحن في إطار الشعار الكبير الذي نطرحه منذ الثورة حتى اليوم وهو مكافحة الفساد والتصدي له، أقول قبل كل شيء نقطة تخص مجلس نواب الشعب كم تمنيت لو أن هذا القانون أو مشروع هذه الاتفاقية عرض حتى على سبيل أخذ الرأي من اللجنة الخاصة ومهمتها مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة ومراقبة المال العام والمؤسسات العمومية، لماذا؟

لأن في هذه اللجنة وأنا عضو فيها قدمنا وفهمنا العديد من الأشياء، وهناك des astuces لا يمكن أن تتفطن لها بمكافحة الفساد، وهناك أفكار تغيرت، يعني عندما دخلنا بشعار مكافحة الفساد بعد ثماني سنوات أو الخمس سنوات هذه يعني هذه الدورة تكتشف أن مقاومة الفساد لا يتم بشعار مثلما هو أخف من دبيب نملة لا تتفطن كيف على شأن من انتفع به، نفس الشيء إذا قاومته إذا أعلنت عنه فهذه ليست بداية لمقاومته بل يمكن حتى لترسيخه لأن الجميع سيأخذون حذرهم، فالقانون لديهم مثل "élastique"، les rouages de l'Etat يعرفونها أكثر منا، وعندما تلتفت له من هنا يجهز لك ألف مخرج ومائة plan d'action إذا لم ينجح A مر إلى B ثم C.

وبالتالي أقول أن مثل هذه الاتفاقيات جيدة ومهمة وقد جاءت في وقتها، لا يمكن أن أقول لماذا تأخرت إلى حد الآن، بطبيعة الحال عندما نصادق على اتفاقية سنة 2003 في نظام المخلوع تحمل شعار الفساد فمن يمكن أن يتكلم حينها؟ هي غشاوة عالمية، يعني نحن مع المحافل الدولية في كل توجهاتها لكن التطبيق يكون الآن لأنهم حينها قاموا بـdes clichés رش رماد على العيون، نحن الآن سنطبقه والاتفاقية التي لم تر النور حينها الآن ستظهر بطريقة سليمة.

وبالمناسبة سأحيي خاصة في تونس المبلغين رغم إصرارنا في قانون مكافحة الفساد والإرهاب وغسيل الأموال وحماية المبلغين أكدنا على أن المبلّغ يجب أن يحظى بحماية، اليوم لم نجدها ولا نراها، نشكو عزوفا عن التبليغ، وهناك فرق بين أيام الثورة الأولى ولما ترى ردود الأفعال التي تعرضوا لها ستشعر بالفرق، حيث هناك عزوف الإبلاغ عن الفساد والفاسدين والمفسدين بدليل أن المبلّغ أصبح خشية أن يظهر في الصورة ويجد نفسه مرفوتا أو معطلا عن العمل أو يجد نفسه حرم من ترقية أو يجد نفسه في frigo.

حيث أصبح يتصل بممثلي السلطة التشريعية أو لجنة مكافحة الفساد أو بالسادة النواب ويعطي الملف أو الأدلة ويطالب بعدم ذكر اسمه، هذه حالة ليست صحية ولا يمكن أن نقاوم بها الفساد.

هنا نفهم أن المسألة ليست فقط قانونية، صحيح سننفتح على إفريقيا التي هي بوابة المستقبل الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي والاجتماعي، ولكن عندما يكون المبلّغ في الوهلة الأولى التي أنا بحاجة إليه يخاف على نفسه ويخاف من الهرسلة، كيف سنتحصل على المعلومة إذن؟ وكيف سنتعامل معها ونحن نأخذ المعلومة ولا نوفر له شيئا؟ وهذا ما يحدث وأنا أحيي هؤلاء وأقول مثل هذه الاتفاقيات يجب أن تحفز وتؤطر بضمانات التي تكون قانونية وغير قانونية ويمكن أن تكون في ثقافتنا، فمن يبلّغني وأتأكد أن تبليغه سليم هذا هو الذي سأحميه وأفرض على نفسي فلتصبح ثقافة التبليغ...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد رضا الدلاعي، ست دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد كاتب الدولة وبالوفد المرافق له،

نحن نناقش مشروع قانون أساسي يتعلق بانضمام تونس إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته ومقاومته، طبعا هذا أمر مهم، ونحن مع كل الاتفاقيات التي تؤكد هذا التوجه وكذلك مع سد كل الثغرات التشريعية والقانونية في بلادنا حتى نوفر أرضية لمقاومة هذه الظاهرة.

بقي على أهمية القوانين والاتفاقيات المفروض أن مواجهة هذه الظاهرة تكون المقاربة أشمل مثلما هو مطلوب القانون فكذلك الإرادة السياسية، ويكون هناك نهج كامل وإجراءات واضحة تطمئن التونسيين وتعطيهم الثقة في الدولة وفي الحكومة وفي أجهزة الدولة على أنها ماضية قدما وبشكل جدي وفاعل ومستمر -بصرف النظر عن من يحكم- في مقاومة هذه الظاهرة التي مست بسمعة البلاد ومست بمناخات الاستثمار.

بالتالي المطلوب إرادة سياسية واضحة، والمطلوب مقاربة فيها حتى الجانب الثقافي والجانب التربوي أي مقاربة كاملة تخلق الوعي والبيئة المناسبة إضافة إلى التشريعات حتى تجعل المواطن في تونس وشعبنا منخرطا بشكل جدي وفعلي، وهذا يتطلب أن تكون الحكومة والدولة خالقة للمثال ومعبرة عن هذا التوجه حتى ينخرط شعبنا في مواجهة هذه الظاهرة، لأنها معركة في مسار كامل متواصل يتطلب مقاربة شاملة في مواجهته.

النقطة الثانية تتعلق بانفتاحنا على إفريقيا نعتبره انفتاحا في هذا المجال، ونتمنى أن يكون الانفتاح بما أننا نتحدث عن وزارة سيادية وهي وزارة الخارجية أن يكون تمثيل تونس دبلوماسيا وكذلك الحضور الاقتصادي والتجاري، ونحن نتمنى أن تضع تونس من أولوياتها هذه القارة، لأنها تمثل مستقبلا مهما في الجانب الاقتصادي وفي الجانب السياسي، ولا يمكن أن تتعامل بشكل محدود وسلبي مع هذه القارة التي فيها مستقبل مهم يساهم في إنعاش اقتصاد تونس، ويساهم في أن يكون لتونس دورا مهما في إفريقيا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وغيره، ونرجو أن يكون في أجوبة الوزارة ما يفيد هذا الإصرار وما يفيد هذا التوجه في رؤية الحكومة وفي رؤية الدولة التونسية.

في نقطة أخرى وهذه من مشاغل المواطنين وتتطلب توضيحات وضوح في سياسة الدولة التونسية تتعلق باستباحة السيادة الوطنية، صحيح أن السفراء الموجودين هم ضيوفنا وتونس معروفة بالكرم وتحترم الأعراف الدبلوماسية، لكن هناك سلوك وأصبحت هناك ظاهرة جديدة في تونس، هذا التحرك العشوائي غير المحسوب وغير الواضح من بعض السفراء يجعل التونسيين يتساءلون: هل البلد "مسيّبة" ومتروكة؟ هل هناك دولة؟ وهل هناك احترام للأعراف الدبلوماسية أم لا؟

هناك ظاهرة تتطلب الوقوف عليها وتتطلب وضوحا، ويكون تعامل الدولة معها بشكل واضح من خلال وزارة الخارجية في خصوص بعض السفراء في تعاملهم مع بلادنا وطريقة تدخلهم في بعض الملفات، وهذا يجعل لدى التونسيين هواجس تتعلق بالسيادة الوطنية.

كذلك الأمر المتعلق بالجمعيات وحريتها والثورة قدمت مجالا لتكون هناك جمعيات ومجتمع مدني، لكن هناك شبهات تتعلق ببعض الجمعيات في علاقة بتمويل أجنبي والتدخل في السيادة الوطنية وحتى بعض الأحزاب علاقتها بالسفارات تتطلب تصحيحا، نحن مع تكريس الديمقراطية، هذا مهم، لكن كذلك السيادة الوطنية يجب أن تكون واضحة لأن الحرية يجب أن تمارس على قاعدة السيادة الوطنية، وهذا أمر يتطلب أن نأخذ هذه الظواهر الغريبة في تونس بجدية لأنها تهدد السيادة الوطنية.

نقطة أخيرة تتعلق بعلاقة وزارة الخارجية وتونس بشكل عام بالملف الليبي، نحن نعتقد في تونس أن منطقتنا العربية وهذا الامتداد الإقليمي والعربي لتونس مهم، ونعتقد أن ما تعيشه ليبيا من وضع أمني وصعوبات ومأزق سياسي يؤثر على تونس حتى في نسبة النمو، لأن تونس تعيش مثل علاقتها بالجزائر ودول المغرب العربي بشكل عام وخاصة ليبيا التي تربطها علاقات اقتصادية كبيرة إلى جانب أمننا ووضعنا السياسي والوضع الاقتصادي متأثر سلبا أو إيجابا بالموضوع الليبي، فنرجو أن تتعامل تونس بأكثر جدية في هذا الملف.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نحن على مشارف الساعة الواحدة بقيت أمامنا ساعة من التدخلات يتناول فيها السادة والسيدات: ياسين العياري وشفيق العيادي وليلى الوسلاتي بوصلاح وراضية التومي وسمير ديلو وسهيل العلويني وسالم لبيض وأسماء أبو الهناء، أرجوكم ملاحظة الترتيب.

نمرر الكلمة للزميل ياسين العياري، خمس دقائق، تفضل.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الإطارات السامية،

السيد كاتب الدولة،

مرحبا بكم،

صدقا أنا أستغرب من تقديم وزارة الخارجية اتفاقية لمحاربة الفساد وسأحاول أن أفسر استغرابي في بعض النقاط البرقية.

سيدي كاتب الدولة، لماذا منذ عودة السفير خالد الخياري من نيويورك ليس لدينا سفير في نيويورك؟ هل ترديني أن أقول لك لماذا؟ لأن السيد وزير الخارجية ابنته أصبحت تدرس في نيويورك وعندما يضع مكلفا بالأعمال يمكن أن يرجعه متى يشاء، فيحتفظ بذلك المنصب لنفسه، لا أعتقد أن هناك وزارة تفكر بهذا الشكل وتخلط العائلة بالدولة، لا بد أن تتحلى بالكثير من الشجاعة لكي تقدم لنا اتفاقية مكافحة الفساد.

كنت قد راسلت وزارتكم سيدي كاتب الدولة وقلت لكم ماذا فعلتم في احتفالات ثورة 14 جانفي؟ أجبتم بلغة خشبية أصيلة عملنا ونسعى ونثمن، قلت لك قدم لنا تقريرا وجدولا حول كل قنصلية أو سفارة حدث فيها الاحتفال، فلم تجيبوننا لأنكم لم تنجزوا شيئا، ولا تملكون سوى اللغة الخشبية، الفساد لا يحارب باللغة الخشبية.

أعلمتكم بأن سفير فرنسا يخالف الأعراف الدبلوماسية ويخالف اتفاقية "فيانا" التي تنظم عمله، ليس له الحق في أن يبدي رأيه في الحكومة التونسية، وقد أجبتموني بكيس من اللغة الخشبية، الفساد لا يحارب باللغة الخشبية.

الآلات المخصصة لجوازات السفر معطلة في القنصليات، ومرة واثنين وثلاثة نصلح العطب وتبقى مصالح المواطنين معطلة.

لدي سؤال سيدي كاتب الدولة، عندما تكون عضوا في بعثة دبلوماسية ودولتك تخالف قانون الدولة المضيفة -وهنا أتحدث عن

ألمانيا-، أعضاء البعثة غير مؤمنين صحيا لا يمكنهم المعالجة، ومن يتعرض للمرض أو تؤلمه ضرسه اليوم يقطع تذكرة إلى تونس للمعالجة فيها، يعني هناك تعطيل لمصالح المواطنين، وهذا مخالف لقانون الدولة المضيفة، دولة أو وزارة تخالف القانون ستحارب الفساد؟ فاقد الشيء لا يعطيه.

ما هو الغير واضح عندما أرسل لك سؤالا كتابيا أطلب فيه تقديم تقرير التفقدية مرة ومرتين وثلاث مرات وتتهربون، الدولة أو الوزارة التي تخفي تقرير التفقدية للتستر على الفساد لا يمكن أن تقدم اتفاقية لمقاومة الفساد، فأنتم تتسترون عليهم وعلى علم بهم وتخفون تقرير التفقدية وترفضون الرقابة البرلمانية، لأنكم أصحاب وأحباب، وهذا copinage في الوزارة لا نتتبعه، أقصى ما يمكن أن نفعل له أن نحيله على retraite dorée.

هيثم باللطيف دبلوماسي في مالطا لفت نظركم للفساد، ماذا فعلتم له؟ أعيد إلى تونس ومر على مجلس التأديب، الوزارة التي تهرسل المبلّغين عن الفساد لا تحارب الفساد.

خسرتم القضية والمواطن حكمت لفائدته المحكمة بالتعويض المادي، فأرسلت لكم سؤالا يتعلق بدفع المبلغ للرجل، فهذا حكم قضائي، ولكن كانت الإجابة والله ستبقى عارا على هذه الدولة "المحكمة حكمت بالكثير من المال ونحن بصدد التفاوض معه لكي يمهلنا الوقت"، الوزارة التي لا تطبق أحكام القضاء لا تحارب الفساد، الدولة التي تتهرب من مسؤوليتها من القضاء وتستعمل هذه اللغة "سايسنا شوي" مع مواطن لا تحارب الفساد.

سألخص لأنني لا أريد أن أسيئ أكثر لهذه الدولة والوزارة، ويمكن أن أعطيك أمثلة فساد في هذه الوزارة ما تشيب له الولدان، لديكم التستر و"التكمبين" والفساد وعدم الامتثال للقضاء وهرسلة للمبلغين، ووزير يدخل العائلة و"يتكتك" مصالحه العائلية على حساب الدولة، وهناك هرسلة للمبلغين وهناك عدم احترام للقضاء.

سيدي كاتب الدولة، وزارة مثل هذه لو كنت مكانها أستحيي أن أقدم للنواب اتفاقية مكافحة الفساد، أعرف سيدي كاتب الدولة أن الذنب ليس ذنبكم وأن وزيركم متهرب من البرلمان ولديه أسئلة شفاهية، وكلما أتصل بإدارة العمل الرقابي يقولون لي أنه لا يأتي، وفي كل مرة يرسلك و"تجي في وجهك"، ولكن أنا هنا أتحدث مع مؤسسة، ومثلما قلتها لك سابقا أكررها أنني محرج في مكانك فالوزير من عصر مضى لا يؤمن بالبرلمان.

سيدي كاتب الدولة، الأمر سريالي وكاريكاتوري ومضحك، نحن لدينا مثل يقول "إبليس ينهى عن المنكر" وزارة قتلتها الممارسات الفاسدة جلبت لنا اتفاقية لمقاومة الفساد.

أنا أنتمي للمعارضة وسأصوت على هذه الاتفاقية ليس أملا فيكم أو في حكومتكم وأحزابكم التي تبين في الأخير أن نبيل القروي وشفيق جراية من مساندكيم، وهما الآن متهمان في قضايا فساد فالأمر من مأتاه لا يستغرب، أنا سأصوت على هذه الاتفاقية لأنكم أنتم ذاهبون وتونس باقية، ونحن هذا الجيل سيحارب فسادكم وبيروقراطيتكم والعقلية التي بقيت في أذهانكم.

شكرا على رحابة صدرك سيدي الوزير وسنتابع معك بقية الملفات.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد شفيق العيادي، خمس دقائق، تفضل.

السيد شفيق العيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الضيوف،

هذه الاتفاقية نظريا ستدعم ترسانة أو منظومة شكلا وضعت لمحاربة آفة استشرت في مختلف مفاصل الدولة التونسية ما قبل الثورة.

فساد كما قلت استشرى وتمكّن من مفاصل الدولة ووجد في أعلى هرم السلطة من يدعم هذه المنظومة، للأسف الشديد بعد الثورة أضعنا فرصة أو بالأحرى التحالفات الحزبية التي حكمت ما بعد الثورة أضاعت على الشعب التونسي فرصة المقاومة الجدية لهذه الآفة، بل أكثر من ذلك أصبحنا نلاحظ ليس كسياسيين فقط وما علينا إلا التوجه إلى أوسع قطاعات شعبنا وسيجيبكم المواطنون عن كيفية انتشار الرشوة على نطاق واسع والتي كانت تتم من قبل بخجل والآن أصبحت تتم علنا.

أكثر من ذلك هناك من يدعم منظومة الرشوة والفساد على جميع المستويات من الفساد والرشوة الصغيرة إلى الكبيرة، وكل من يقوم بالرشوة والتورط في عملية الفساد يجد منظومة تدعمه قطاعية عشائرية وجهوية بل حتى دينية، ورأيناها في قضايا مشهورة ضد بعض الأئمة يعني أن الفساد استملك وعشّش في مفاصل دولتنا.

ما هي الفرصة التي قلت أننا أضعناها؟ التقرير الشهير للسيد عبد الفتاح عمر رحمه الله لو وقع التقصي بشكل جدي في مختلف الملفات وهي منشورة وغير مخفية لوضعنا خطوة عملاقة لتفكيك منظومة الفساد.

أعيد وأكرر لو وقع التقصي بشكل جدي فيما أورده السيد عبد الفتاح عمر المرحوم في تقريره لوضعنا الإصبع على الداء، وشرعنا في تفكيك هذه المنظومة، لكن للأسف الشديد أولويات الكرسي وأولويات الحكم جعلت هذا الملف مركونا.

منذ قليل أشارت الزميلة إلى تقارير دائرة المحاسبات كيف تخلق ضجة لما فيها من ويلات، لكن للأسف الشديد سويعات أو أيام وينسى التقرير في انتظار تقرير السنة الموالية، وللأسف إذا كان الفساد لا يمس فقط قوت المواطن بل المال العام الذي تسهر عليه الدولة للأسف الشديد حتى في بعض المشاريع نرى الدولة تتفنن في إهدار المال العام خاصة في المشاريع الكبرى ليست بالعشرات فقط بل بآلاف المليارات.

أريد هنا أن أعرج على بعض ملفات الفساد البيئي التي تضر بصحة المواطنين ومع ذلك الدولة وأؤكد على الدولة...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيدة ليلى الوسلاتي بو صلاح، خمس دقائق تفضلي.

السيدة ليلى الوسلاتي بو صلاح

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة والوفد المرافق له،

أعيد القول سيدي الرئيس والسيد كاتب الدولة بأننا نتحدث عن الفساد بل نتحدث عن أم المعارك ليس فقط في تونس وليس في